

متغيرات الاقتصاد المصرى وتأهيل المجتمع



د. محمد رياض

فى الاتجاهات العالمى لتغيير الأنشطة الاقتصادية تنمو بسرعة مجموعة كبيرة من الأنشطة تسمى عامة اقتصاديات الخدمات، لكن الخدمات عمل قديم متخصص مثل البناء والحداد والنجار والفخراى وثقافة الغناء ورقص الغوازى، فضلا عن ادارة الدولة والجنود المحترفين وتحصيل الضرائب وادارة الخانات (فنادق القديم) والكتاتيب الخ.. وفى اوقات الشدة والضعف ظهر المثل الشعبى عن التمرغ فى تراب الميرى مدارس لتخريج كتبة للعمل الحكومى.

الآن الخدمات مسعى تنظيمى لتوفير الأعمال بعد أن بلغت الزراعة حدود استغلال فوق سقف موارد المياه والتربة المنهكة بالمبيدات والأسمدة.

تشتمل الخدمات الحديثة على أعمال كثيرة منها الادارة العامة وادارة الأعمال والأموال واستثمارات البحوث العلمية للتطوير وتحديث تقنيات الصناعة والإنتاج يصحبها متغيرات فى التعليم الأساسى ومهارات التعليم الفنى والنقل والسياحة الى جانب الأمن والدفاع الخ.

التغيير فى الصناعة والمعمار والنقل والاتصالات سريع لكنه شبه راكد فى الزراعة ونمطية الغذاء وهو بطيء فى بعض الخدمات بجمود قوانين الادارة العامة ويستغرق جيلا فى تغيير نظم التعليم وخلفيات المجتمع، لكنه يتسارع فى نوعية السكن والنقل وخدمات الناس بعضها اصبح مرغوبا كالتوصيل الى المنازل بديل التسوق.

الأهم تطوير التعامل مع الادارة بفكرة الشباك الواحد والانترنت بديل التعامل النقدى والبريدى واستخدام وسائل النقل الجماعى كالمetro فى المدن والقطار فائق السرعة اقليميا والطائرة دوليا، كلها بدائل اعتادها الناس تلقائيا وعشرات حالات التغيير من مطبخ البيت الى سلاسل غذائية بعضها تقليد ما كان كالكشرى والبصارة أو لحوم واسماك بنكهات مختلفة قد تكون أصلا طعاما هندية أو امريكيا، بعضها يواجه اعتراضات صحية كالطهو بالزيوت بعد ان اصبح السمن الحيوانى فى خبر كان.

الرفاهية الآن دعوة الى أكل بيتي لتشجيع الزيارات المرحرة كما كان فى ماضى الآباء والأجداد مع الناس على الزمن الجميل.

دخلت مصر هذه المتغيرات دون اعتراض. من هو فى عمرى شاهد منذ عدة عقود الريف كما كان قبل قرون. لست أصلا ريفيا لكنى احيانا كنت ازور قرى عديدة وباعتبارى ضيفا كنت انظر من بعد وأسأل عن قرب واسمع وأشاهد التغيير زيارة بعد أخرى.

بيوت العوائل المبنية من الحجر ما زالت قائمة لكنها تفقد حيويتها السالفة وتغير كثير من البيوت الى الأسمنت والزجاج ومن لمبات الجاز الى الكهرباء ومن زير الماء الى الصنابير ومن فرن الجلة الى البوتاجاز ومن طيور منزلية الى اللحوم والأغذية من محال هى همزة وصل الطريق للسوبر ماركت، ومن حارات ضيقة الى طرق ممهدة للنقل الأتوماتى.

ربما أسهم فى تغيير الريف مدخرات العمل فى بلاد البترول أو أفراد تأهلوا دراسيا فصاروا قادرين على استثمار ما فى القرية.

دعونا نرجع الى بعض أرقام تؤكد تغير الريف الى مرحلة وسط بين القرية والمدينة الحضرية. فى كتيب احصائى لجهاز التعبئة والاحصاء 1978 كانت قوة العمل تسعة ملايين و63 ألفا 45% منهم عاملون بالزراعة و12% بالصناعة و38% بالخدمات، وفى احصاء 2017 بلغ المشتغلون من قوة العمل 26 مليوناً منهم بالزراعة 25% والصناعة 12% والخدمات 63%. وبالرقم الفعلى زاد عدد الفلاحين خلال 40 سنة من 4.2 مليون الى 6.5 أى مرة ونصف المرة فقط مقابل زيادة عاملى الخدمات من 3.7 الى قرابة 11 مليوناً تضاعفوا ثلاث مرات.

المعنى المدرك فورا أن المجتمع تحول فعلا لأنشطة الخدمات لأن الزراعة وصلت إلى سقف مساحتها منذ ثلاثة أجيال.

تختلف نسبة العاملين بالخدمات بين المدن والريف. في القاهرة الكبرى والإسكندرية ومدن القناة 75% خدمات مقابل أقل من 50% في محافظات البحيرة والمنيا وبنى سويف كونها الأعلى زراعيًا.

والى جانب تأثير الزراعة لدينا عوامل مماثلة التأثير على رأسها ندرة المياه التي تشكل مخاطر على الانتاج الزراعى لأسباب طبيعية وبشرية. الزراعة تستقطب نحو 70-75% من مواردنا المائية حسب شراهة المحصول للمياه كالأرز. لهذا فالمتوقع الوجوبى إحداث تغيير فى نوع المحاصيل بغض النظر عن مطلب الكفاية الذاتية فى ظل أزمة المياه والأسمدة والبذور المعالجة وراثيا فكلها لا تكفى لاتقاد الزراعة بدون تغيير الغذاء النمطى الحالى بسعراته فوق الاحتياج الفعلى. ليس المعنى إهمال الزراعة بل إحداث تركيبة محصولية ودورة زراعية متوافقة مع ظروف طبيعية وسياسية وسكانية متجددة.

الاهتمام بالصناعة أمر حتمى لأنها أقل احتياجا بكثير للمياه مقارنة بالزراعة كما أنها تضم عمالة كبيرة فى أحوزة مكانية أصغر بكثير من الحقول. مثلا فدان زراعى لا يؤمن حياة أسرة بينما مصنع مقام على فدان يعول عدة أسر قد يقل عددها مع تحديث الصناعة روبوتيا مما يغير تركيبها العمالى الحالى مهاريا وعددا.

وفى الجوانب البشرية تترأس الأمية مشاكلنا بوجود نحو 20 مليون أمى (28% من السكان فوق 10 سنوات) أعلاها فى الجيزة والبحيرة والمنيا بكل منها نحو مليون ونصف مليون أمى وأكثر قليلا من مليونين بالقاهرة والقليوبية وسوهاج وأسيوط والشرقية والدقهلية والقليوبية. ارتفاع الأمية بالقاهرة الكبرى والقليوبية راجع الى استقطابهما نحو 53% من الهجرة الداخلية (نحو مليونين وربع المليون) معظمهم أميون وفى الصعيد نتيجة لفقر مزمن.

بطبيعة الحال هناك ضغوط بشرية مختلفة فى المعمور المصرى ليس فقط بين الصحارى والدلتا والصعيد بل أيضا بين هوامش الدلتا ووسطها وبين شمال الوادى وجنوبه بمأثورات حضارية تاريخية يمكن للتعليم أن يحلها الى اجواء افضل.

التعليم الفنى المتوسط يشكل عقبة فى ميادين العمل فخريجه هم نصف البطالة المصرية برغم التحسن الملحوظ من 70% عام 1996 الى 55% 2006 و 48% 2017. نأمل الخير فى الصحوة الحالية التى طال انتظارها لتغيير نمط تعليمى يخلق أجيالا متواكبة مع متغيرات عالمية. هو عمل يحتاج زمنا لتغيير الوعى العام لكن علينا ان نبدأ الآن اعادة البناء بتغيير ثقافة الفقر.